الأمم المتحدة

A/65/201

الجمعية العامة

Distr.: General
30 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٩٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وقد أنشئ هذا الفريق عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٥.

* A/65/150.

180810 160810 10-46955 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

موجز

تشكل التهديدات القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات أحد أخطر التحديات التي يشهدها القرن الحادي والعشرون. وتنشأ هذه التهديدات عن طائفة واسعة من المصادر وتتجسد في أنشطة تخريبية تستهدف الأفراد ودوائر الأعمال والهياكل الأساسية الوطنية والحكومات على حد سواء. وتشكل آثارها خطرا كبيرا على السلامة العامة وأمن الدول واستقرار المجتمع الدولي المترابط على صعيد العالم ككل.

وينشأ عن تزايد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الهياكل الأساسية الحيوية مواطن ضعف وفرص جديدة للتخريب. وبسبب الترابط المتشعب بين الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت، يمكن لأي جهاز من أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يكون مصدرا أو هدفا لإساءة استعمال يتزايد تعقيدها. وبما أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي بطبيعتها ذات استخدام مزدوج، فإن نفس التكنولوجيات التي تدعم قوة التجارة الإلكترونية يمكن أن تستخدم أيضا لتهديد السلام والأمن الدوليين.

وقد يكون من الصعب التحقق من مصدر التخريب أو هوية مرتكبه أو الدافع له. وفي كثير من الأحيان، لا يمكن الاستدلال على مرتكبي هذه الأنشطة إلا من الهدف، أو الأثر أو غيره من الأدلة الظرفية، ويمكنهم العمل من أي مكان تقريبا. وتيسر هذه السمات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة التخريبية. ويؤدي عدم اليقين فيما يتعلق بإسناد المسؤولية وعدم وجود فهم مشترك إلى خطر انعدام الاستقرار والتصورات الخاطئة.

وتتزايد التقارير التي تفيد بأن دولا تقوم بتطوير تكنولوجيات للمعلومات والاتصالات كأدوات للحرب والاستخبارات، وللأغراض السياسية. ومما يزيد من القلق الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، بما في ذلك المنظمات الإجرامية، التي تقوم بدور الوكيل في الأنشطة التخريبية على الإنترنت نيابة عن جهات أخرى. وتزايد تعقد وحجم النشاط الإجرامي يزيد من احتمال وقوع الأعمال الضارة. ومع أن هناك إشارات قليلة إلى استخدام الإرهابيين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ العمليات التخريبية، فإن هذا الاستخدام قد يصبح كثيفا في المستقبل.

وتتوقف مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين على التعاون الناجح بين شركاء متفقين في الرأي. والتعاون فيما بين الدول وبين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني مهم وتتطلب تدابير تعزيز أمن المعلومات تعاونا دوليا واسع النطاق كي تكون فعالة. ويقدم تقرير فريق الخبراء الحكوميين توصيات من أجل مواصلة الحوار بين الدول للحد من المخاطر وحماية الهياكل الأساسية الوطنية والدولية الحيوية.

المحتويات

الصفحة

تصدير بقلم الأمين العام ٤

كتاب الإحالة ٥

أولا – مقدمة ٧

ثانيا – التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف ٧

ثالثا – التدابير التعاونية ٩

رابعا – التوصيات ١٠

المرفق – قائمة بأعضاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي ١١

تصدير بقلم الأمين العام

منذ عقد من الزمن لم نكن نستطيع أن نتوقع إلى أي مدى ستصبح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، أو إلى أي مدى سنصبح معتمدين عليها. فقد أنشأت هذه التكنولوجيات مجتمعا دوليا مترابطا على الصعيد العالمي، ومع أن هذه الرابطة تجلب فوائد جمة فإنها أيضا تجلب نقاط ضعف ومخاطر.

وأحرز تقدم كبير في معالجة أثار التكنولوجيات الجديدة. لكن المهمة شاقة وبدأنا فقط في وضع المعايير والقوانين وأنماط التعاون اللازمة لهذه البيئة الجديدة للمعلومات.

وبمراعاة لذلك، عينت فريقا للخبراء الحكوميين من ١٥ دولة لدراسة التهديدات القائمة والمحتملة في هذا الميدان، والتوصية بطرق للتصدي لها. وأتوجه بالشكر إلى رئيس الفريق والخبراء على عملهم الدؤوب والدقيق، الذي أنتج هذا التقرير، وهو بيان موجز لهذه المشكلة والخطوات التالية الممكنة.

وللجمعية العامة دور مهم عليها أن تضطلع به في عملية زيادة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي. وسيكون الحوار بين الدول الأعضاء أساسيا لوضع منظورات مشتركة. كما أن التعاون العملي حيوي لتبادل أفضل الممارسات وتبادل المعلومات وبناء القدرات في البلدان النامية، وللحد من مخاطر التصورات الخاطئة التي يمكن أن تعيق قدرة المجتمع الدولي على إدارة الحوادث الكبرى في الفضاء الإلكتروني.

ويشكل هذا جدول أعمال حافلا بالبنود لأعمال المستقبل. والهدف من هذا التقرير هو أن يكون بمثابة الخطوة الأولى نحو بناء الإطار الدولي لتحقيق الأمن والاستقرار اللذين تتطلبهما هذه التكنولوجيات الجديدة. وأشيد بتحليل الفريق وتوصياته المقدمة إلى الدول الأعضاء وإلى جمهور عالمي واسع النطاق.

كتاب الإحالة

١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وقد أنشئ هذا الفريق في عام ٢٠٠٩ عملا بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٥. وبصفتي رئيسا للفريق، يسرني أن أبلغكم بأنه جرى التوصل إلى توافق آراء بشأن هذا التقرير.

وفي ذلك القرار المعنون ''التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي''، طلبت الجمعية العامة إنشاء فريق خبراء حكوميين في عام ٢٠٠٩، استنادا إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، لمواصلة دراسة التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، والتدابير التعاونية الممكنة للتصدي لها، وكذلك المفاهيم التي تهدف إلى تعزيز أمن النظم العالمية للمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وطُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج تلك الدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

ووفقا لأحكام القرار، عين خبراء من ١٥ دولة هي: الاتحاد الروسي وإستونيا وإسرائيل وألمانيا وإيطاليا والبرازيل وبيلاروس وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا وقطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وترد قائمة الخبراء في المرفق.

واجتمع فريق الخبراء الحكوميين في أربع دورات: الأولى في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في جنيف؛ والثانية في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في مقر الأمم المتحدة؛ والثالثة في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في جنيف؛ والرابعة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه في مقر الأمم المتحدة.

وأجرى الفريق تبادلا شاملا ومعمقا للآراء بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وعلاوة على ذلك، أخذ الفريق في اعتباره الآراء التي أعرب عنها في الردود الواردة من الدول الأعضاء استجابة لقرارات الجمعية العامة ٦٠/٤٥ و ٦١/٥٤ و ٦٢/١٧ و ٦٣/٣٧ على التوالي والمعنونة ''التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي''، فضلا عن المساهمات وأوراق المعلومات الأساسية التي أتاحها فرادى أعضاء الفريق.

ويود الفريق الإعراب عن تقديره لمساهمة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي قام بدور مستشار للفريق والذي كان ممثلا بجيمس لويس وكرستن فيغنرد. ويود الفريق أيضا الإعراب عن تقديره لإوين بوكانان، موظف الإعلام التابع لفرع الإعلام والاتصال في مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة، الذي عمل أمينا للفريق، ولمسؤولي الأمانة العامة الآخرين الذين قدموا المساعدة إلى الفريق.

(توقيع) أندري ف. **كروتسكيك**

رئيس الفريق

أولا – مقدمة

١ – تشكل التهديدات القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات أحد أخطر التحديات التي يشهدها القرن الحادي والعشرون. وقد تُلحق هذه التهديدات ضررا كبيرا بالاقتصادات والأمن الوطني والدولي. وتنشأ هذه التهديدات عن طائفة واسعة من المصادر وتتجسد في أنشطة تخريبية تستهدف الأفراد ودوائر الأعمال والهياكل الأساسية الوطنية والحكومات على حد سواء. وتشكل آثارها خطرا كبيرا على السلامة العامة وأمن الدول واستقرار المجتمع الدولي المترابط على صعيد العالم ككل.

٢ – ولتكنولوجيات المعلومات والاتصالات سمات فريدة تجعل من الصعب التصدي للتهديدات التي قد تواجهها الدول وغيرها من المستخدمين. فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واسعة الانتشار ومتاحة على نطاق واسع. ولها طابع لا هو بالمدني ولا بالعسكري أصلا، والغرض الذي تستخدم فيه يتوقف بالدرجة الأولى على دوافع المستخدم. وتعود ملكية الشبكات وإدارتها في كثير من الحالات إلى القطاع الخاص أو الأفراد. وبسبب الترابط المتشعب بين الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت، يمكن لأي جهاز من أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يكون مصدرا أو هدفا لإساءة استعمال يتزايد تعقيدها. ويمكن بسهولة إخفاء الاستخدامات الخبيثة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يكون من الصعب التحقق من مصدر التخريب أو هوية مرتكبه أو الدافع له. وفي كثير من الأحيان، لا يمكن الاستدلال على مرتكبي هذه الأنشطة إلا من الهدف، أو الأثر أو غيره من الأدلة الظرفية. ويمكن لمن يشكلون هذه التهديدات العمل في ظل إفلات كبير من العقاب من أي مكان تقريبا. وتيسر هذه السمات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة التخريبية.

٣ – وبالنظر إلى الآثار المترتبة على هذه التطورات في الأمن الدولي، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأمين العام أن يواصل، بمساعدة فريق خبراء حكوميين، دراسة التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات والمفاهيم الدولية ذات الصلة وأن يقترح التدابير التعاونية الممكنة الكفيلة بتعزيز أمن نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.

ثانياً – التهديدات والمخاطر ونقاط الضعف

٤ – أصبحت الشبكة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ميدانا للأنشطة التخريبية. وتختلف دوافع التخريب اختلافا كبيرا، وتتراوح ما بين مجرد إظهار البراعة التقنية،

أو سرقة المال أو المعلومات، أو تكون كامتداد لنزاعات الدول. ويشمل مصدر هذه التهديدات الجهات الفاعلة من غير الدول مثل المجرمين، وربما الإرهابيين، وكذلك الدول نفسها. ويمكن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لإلحاق الضرر بموارد المعلومات والهياكل الأساسية. ولأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي بطبيعتها ذات استخدام مزدوج، فإن نفس التكنولوجيات التي تدعم قوة التجارة الإلكترونية يمكن أن تُستخدم أيضا لتهديد السلام والأمن الدوليين.

٥ - وتنشأ العديد من الأدوات والمنهجيات الخبيثة في سياق جهود يبذلها المجرمون والقراصنة. وتزايد تعقد وحجم الأنشطة الإجرامية يزيد من احتمال وقوع الأعمال الضارة.

٦ - وحتى الآن، هناك إشارات قليلة إلى محاولات إرهابية لإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تعطيلها أو تنفيذ عمليات باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، رغم أن حدة هذه المحاولات قد تزيد في المستقبل. وحاليا يعتمد الإرهابيون في الغالب على هذه التكنولوجيات للاتصال وجمع المعلومات والتجنيد والتنظيم والترويج لأفكارهم وأعمالهم وطلب التمويل، ولكن من الممكن في نهاية المطاف أن يعتمدوا استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هجماتهم.

٧ - وتتزايد التقارير التي تفيد بأن دولا تقوم بتطوير تكنولوجيات للمعلومات والاتصالات كأدوات للحرب والاستخبارات، وللأغراض السياسية. وقد يؤدي عدم اليقين فيما يتعلق بإسناد المسؤولية وعدم وجود فهم مشترك بشأن السلوك المقبول من الدول إلى خطر انعدام الاستقرار والتصورات الخاطئة.

٨ - ومما يزيد من القلق الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، بما في ذلك المنظمات الإجرامية، التي تؤدي دور الوكيل في الأنشطة التخريبية على الإنترنت نيابة عن جهات أخرى. ويستطيع هؤلاء الوكلاء، سواء كان دافعهم هو الربح المادي أو أسباب أخرى، تقديم طائفة متنوعة من الخدمات الخبيثة للدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

٩ - وينشأ عن تزايد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الهياكل الأساسية الحيوية مواطن ضعف وفرص جديدة للتخريب، وينطبق الشيء نفسه على تزايد استخدام أجهزة الاتصالات المحمولة والخدمات القائمة على الإنترنت.

١٠ - ويساور الدول القلق أيضا من أن تتأثر سلسلة الإمداد بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تتعرض للتخريب بأشكال تؤثر على الاستخدام العادي والآمن والموثوق به لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وإدراج وظائف خبيثة خفية في تكنولوجيات

المعلومات والاتصالات يمكن أن يقوض الثقة في المنتجات والخدمات، ويضعف الثقة في التجارة ويؤثر على الأمن الوطني.

١١ - ويزيد تفاوت مستويات القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمنها بين مختلف الدول من تعرض الشبكة العالمية للخطر. وقد تطرح الاختلافات في القوانين والممارسات الوطنية تحديات أمام إيجاد بيئة رقمية سليمة ومرنة.

ثالثا - التدابير التعاونية

١٢ - تتطلب المخاطر المتصلة بالشبكات المترابطة على الصعيد العالمي استجابات منسقة. فقد أكدت الدول الأعضاء على مدى العقد الماضي مرارا وتكرارا ضرورة التعاون الدولي على مكافحة التهديدات في ميدان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف مكافحة إساءة الاستعمال الإجرامية لتكنولوجيا المعلومات، ولإيجاد ثقافة عالمية لأمن الفضاء الإلكتروني وتعزيز التدابير الأساسية الأخرى التي يمكن أن تقلل المخاطر.

١٣ - وعلى مدى العقد الماضي، بُذلت جهود لمكافحة خطر الجريمة الإلكترونية على الصعيد الدولي، ولا سيما في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا ، وكذلك من خلال الجهود الثنائية بين الدول.

١٤ - وينبغي إيلاء العناية المناسبة للمجالات غير الجنائية المثيرة للقلق عبر الحدود الوطنية. وتشمل هذه المجالات خطر التصورات الخاطئة الناجمة عن عدم وجود فهم مشترك بشأن المعايير الدولية المتعلقة باستخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مما قد يؤثر على إدارة الأزمات في حال وقوع حوادث كبيرة. وهذا يبرر اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز التعاون حيثما كان ذلك ممكنا. ويمكن أيضا أن تكون هذه التدابير مصممة لتبادل أفضل الممارسات، وإدارة الحوادث، وبناء الثقة، والحد من المخاطر، وتعزيز الشفافية والاستقرار.

١٥ - وبما أن الأنشطة التخريبية باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تزداد تعقدا وخطورة، فإنه من البديهي أنه لا تستطيع أي دولة أن تتصدى لهذه التهديدات لوحدها. وتتوقف مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين على التعاون الناجح بين شركاء متفقين في الرأي. والتعاون فيما بين الدول وبين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني مهم وتتطلب تدابير تعزيز أمن المعلومات تعاونا دوليا واسع النطاق كي تكون فعالة. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في الحاجة إلى إجراءات وآليات تعاونية.

١٦ - وتشمل الاتفاقات القائمة معايير متصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانب الدول. وبالنظر إلى السمات الفريدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يمكن وضع معايير إضافية مع مرور الزمن.

١٧ - ويكتسي بناء القدرات أهمية حيوية لتحقيق النجاح في ضمان أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، ولمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز أمن هياكلها الأساسية الوطنية الخاصة بالمعلومات، ولسد الفجوة الحالية في أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيلزم تعاون دولي وثيق لبناء القدرات في الدول التي قد تحتاج إلى المساعدة في معالجة أمن ما لديها من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

رابعا - التوصيات

١٨ - .بمراعاة للتهديدات والمخاطر ونقاط الضعف القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، يرى فريق الخبراء الحكوميين أنه من المفيد التوصية باتخاذ إجراءات أخرى لتعزيز تدابير بناء الثقة وغيرها من التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر التصورات الخاطئة الناجمة عن أعمال التخريب المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

'١' مواصلة الحوار بين الدول لمناقشة المعايير المتعلقة باستخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وللحد من المخاطر الجماعية وحماية الهياكل الأساسية الحيوية الوطنية والدولية؛

'٢' اتخاذ تدابير لبناء الثقة والاستقرار والحد من المخاطر للتصدي للآثار المترتبة على استخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تبادل وجهات النظر الوطنية بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النزاعات؛

'٣' تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات والسياسات وأفضل الممارسات؛

'٤' تحديد التدابير اللازمة لدعم بناء القدرات في أقل البلدان نموا؛

'٥' البحث عن إمكانيات لوضع مصطلحات وتعاريف مشتركة ذات صلة بقرار الجمعية العامة ٢٥/٦٤.

المرفق

قائمة بأعضاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

السيد فلاديمير ن. غيراسيموفتش
رئيس إدارة الأمن الدولي وتحديد الأسلحة
وزارة الشؤون الخارجية
بيلاروس

السيد ألكسندر بونوماريف (الدورة الثالثة)
مستشار البعثة الدائمة لجمهورية بيلاروس
لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

السيد ألكسندر ماريانو فيتوسا
قائد سلاح البحرية البرازيلي، البحرية البرازيلية
الأمانة العامة للسياسات والاستراتيجية والشؤون الدولية
وزارة الدفاع
البرازيل

السيد لي سونغ (الدورتان الأولى والثانية)
نائب المدير العام
إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح
وزارة الشؤون الخارجية
الصين

السيد كانغ يونغ (الدورتان الثالثة والرابعة)
نائب المدير العام
إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح
وزارة الشؤون الخارجية
الصين

السيد لينار فيك
أستاذ مساعد الكلية الإستونية
لتكنولوجيا المعلومات
إستونيا

السيد إيميرك سيمون
العلاقات الدولية
الوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات
الكتابة العامة للدفاع والأمن الوطني
فرنسا

السيد غريغور كوبل
رئيس شعبة تحديد الأسلحة التقليدية
وزارة الخارجية الاتحادية
ألمانيا

السيد ب. ج. سريناث
مدير أقدم فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية في الهند
إدارة تكنولوجيا المعلومات
الهند

السيدة روديكا راديان – غوردون
مديرة إدارة تحديد الأسلحة
وزارة الشؤون الخارجية
إسرائيل

السيد فينتشترو ديلا كورتي (الدورتان الأولى والثالثة)
مدير قطاع أمن الاتصالات
رئاسة مجلس الوزراء
إيطاليا

السيد وولتر ميكتشيا (الدورتان الثانية والرابعة)
قطاع أمن الاتصالات
رئاسة مجلس الوزراء
إيطاليا

السيد راشد أ. المهندي (الدورة الأولى)
قائد سرية الإشارة التابعة للقوات البرية
سلاح الإشارة الأميري
قطر

السيد سعد م. ر. الكعبي
مقدم (مهندس)
وزارة الدفاع
قطر

السيد ليو كوانغ – تشول
السفير
وزارة الشؤون الخارجية والتجارة
جمهورية كوريا

السيد أندري ف. كروتسكيك
نائب المدير
إدارة التحديات والتهديدات الجديدة
وزارة الشؤون الخارجية
الاتحاد الروسي

السيدة باليسا باندا (الدورة الأولى)
نائبة المدير، إدارة الإنترنت
إدارة الاتصالات
جنوب أفريقيا

اللواء ماريو سيلفينو برازولي
موظف حكومي لتكنولوجيا المعلومات
وزارة الدفاع
جنوب أفريقيا

السيد غافن ويليس
فريق العلاقات الدولية
الهيئة التقنية الوطنية لتأمين المعلومات
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السيدة ميشيل ج. ماركوف
مستشارة أقدم لشؤون السياسات
مكتب شؤون الفضاء الإلكتروني
وزارة خارجية الولايات المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية